

مع احتشائها فان سلسله الازواج التي يجب تداعيلها على عدم النقص في التولد
بما عدم زيادة طمس قوله فان كرسا فوق اثنتين تداعيلها على زيادة
لانها كانت فوق اثنتين لاسيما اكثر من المثلثين الاول لثلاثة ثانيا ثمان
الاول في الصورة انه مستفوت في النسبة طالع فيكم في الكلام **قوله** فانه فضل الفضيل
الانثى في تقيع اللاب مع الابوين الزوج في النصف طوكا في وض الام هذه الصور تترك
كل الما في تقيع اللاب سدس فم ان يكون لام ضعف اللاب وانما لان الاب ساد للام الزوج
الى المثلثية التي هي اصلها في فان كانوا في كالا في اللاب فانهم لا يرون في الام
لكن يرون اللاب من اللاب سدس **قوله** ولا الاخوات اخلص منهم منه انه لو احتج الاخ
والاخوة من الام من اللاب سدس ومردعه انه ايضا خلاف نظر لان الطارة مخصوص
بالاخص منع حملها يكون صور الاحتجاج داخله في الاحتجاج باعتبار التعليل **قوله** في غير
اعمار التعليل التي من اعتبار ان يكون الاخ في تلك وان كان خلاف تعبير **قوله**
باو التي للما في التسمية وعدم احتسابكم معلوق بالامر من جمعا او باحد **قوله**
او باحد **قوله** وهو متاخرة في الحكم اي تنفيذ الوصايا من اد اللاب بل في الاما
الذين هم تنفيذ الوصية لانها مشبهة بالمرات وجه التسمية المرات ثبت الموت كان الوصية
كذلك خلاف الذين فانه ثابت قبل الموت **قوله** شافه على الوارث فان اخذ من غيره وصل
الى الوارث خلاف الذين **قوله** ومنه يدور بلها اجمع على علم الوارث على الوارث في الوارث في الوارث
ما حتى امره مسلم عنده شئ ثبت في اثنين الا وصية مكتوبه عنده **قوله** فالان ما يكون هذا
وجه رابع لعدم الوصية لانها كثيرة بالثبوت الذين بل هو نادر **قوله** او توريثك منهم عطف على
مس برتك ولا يستحق عدمه فان اولاد الام ذكورا واناثا مستوفون في المرات وكذا
الحق والمحقق فان كلاهما يورث على الترتيب باعصوم **قوله** ويستوى اي اذ كان في الزوج
واحد ولم يترك الزوج ولدا بالزوج وكذا اذا كانت الزوجة اكثر من واحد سواء كانت

حرم

ثلاثا او اربعة للمجموع الرجوع وقس على حال الصورة التي ورثت الزوجة من المهر من وزنها يورث
من المهر ولا يورثه والمراد بها وانه مستحق منه الولد والمراد اي اذا كان معوالا كان
يخصه التراب المذكور اذ اذا كانت جبر او حلالا لم يورث من المهر الذي لا يكون والولد لا يكون طاعة
التي يورث القريب المذكور الميت ويورث من اورث اي يكون من بالافعال فيكون يورث
غيره وتور المراث له وهما في حاله سواء اذ كان الرجل وارثا في الكلام ليس له ولا للارث
له مخرج الى الرجل على ما قاله انه وصاحب الكسوف يكون المخرج وان كان الوارث ليس له ولا للارث
وله اخ او اخت من الام بطلانها السدس فمردم دخول في الميت من الاب اذا كان لهذا الاخ
اخ من الام ان كان هذا الاخ منسج الميت فلا بد من هذا اخ يخرج هذا الاخ وان كان غير
له راجع الى الميت هذا مع انه خلاف ما قاله انه وصاحب الكسوف لا يخرج منه والجد والاولى
الانصار عيان كون الرجل هو الميت وكذا له كمال المعاني الثلثة في المخرج للاولى **قوله**
والاولاد ولدا وعلم الاولاد هو ان يكون من ماله خلف ولدا ولدا للمهر غير الرجل
او حلالا اذا كان يورث جبر فالتب اجماع خلفت للارث الناقصة من ماله ما او
اعياها بالامن ورقه قدمها ولا من حتى يعلق جبر الى النبي صلى الله عليه وسلم لانها كماله
ان ضعفه بالثبوت واليه البعض وانه ذكر في معطوف على قوله علم ان المراد من الاخت
والاخ ههنا ولدا لام له ولد فانها كما هو اكثر من ذلك في المراث في الثلث فان كان المراث
من ولد الام كان اطلاق الحكم بانهم سواك والثلث متناقصا للحكم في الثلث ليدور في اخر
قوله السورق لان الادلاء اجماع النسبة الميت بسبب الم والنظر ان لا يورث ما كان له الا في
حصلت للمانات بسبب النسبة المتكسبة للواسط التي هي الام نص هذا سببا كونه حصنة
الاناث كالذكور ولكن لا يعمل الادلاء وان كان يورث الا في الثلث ليدور في اخر
الذكر كما في سائر صور الاحتجاج المذكور في الاناث ايضا كما كانت اولاد الام منفسين
في الميت بل انما قالها فان يورث من الميت كما يورث من الام التي هي الوارث والاولى